الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4516 | الثلاثاء | 15 شعبان 1444 هـ | 7 مارس 2023 م | السنة الخامسة عشرة

تنظيم القاعدة يعترف بمقتل أحد قياديه البارزين بمأرب

# منظمة حقوقية: ميليشيا الحوثي تجند 45 طفلاً في اليمن الشهر الماضي

«وكالات» : رصدت منظمة حقوقية، قيام ميليشيا الحوثي، الذراع الإيرانية في اليمن، بتجنيد أكثر من 40 طفلاً دون سن 15 عاماً في مناطق سيطرتها، خلال الشهر الماضي.

وأدانت المنظمة إصرار ميليشيا الحوثي على مواصلة تجنيد أطفال دون السن القانونية.

وقالت منظمة ميون لحقوق الإنسان، في بيان أصدرته، الأحد، إن فرقها رصدت ووثقت تجنيد ميليشيا الحوثي 45 طفلاً دون سن 15 عاماً في شهر فبراير الماضي، «وأجبرت الميليشيا الأطفال على الخضوع لبرنامج تدريبي في أحد المعسكرات شمال غرب محافظة صنعاء».

وأضاف البيان أن الجماعة عملت على تنظيم ما تسميها «دورة ثقافية لمدة أسبوع لهؤلاء الأطفال، ثم ألحقتهم بدورة قتالية مباشرة في المعسكر استمرت 15 يوما قبل أن تقوم بتوزيعهم مرافقين لقيادات عسكرية ميدانية تابعة لها».

ودانت المنظمة مواصلة جماعة الحوثيين تجنيد الأطفال، خلافاً لالتزاماتها القانونية وخطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في أبريل 2022 لإنهاء التجنيد والانتهاكات الأخرى بحق الأطفال.

وأضافت: «ندين ونستنكر إصرار الجماعة على تجنيد أطفال دون السن القانونية، ونجدد التذكير بما يتعرض له الضحايا من انتهاكات جسيمة بينها الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، والذي وثقته تقارير حقوقية محلية ودولية، أبرزها تقارير فريق الخبراء المعني باليمن».

وطالبت المنظمة الحقوقية، المجتمع الدولي بالوقوف بحزم أمام «الصلف» الحوثي في استمراء تجنيد الأطفال، وضربها عرض الحائط بالتحذيرات الأممية والدولية التي تشدد على ضرورة منع وإنهاء التجنيد والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.

وكان تقرير فريق الخبراء الأممي المعني باليمن، كشف في وقت سابق، عن مقتل 2000 طفل جندتهم ميليشيا الحوثي في أقل من سنتين.

وأفاد التقرير أن الحوثيين ما زالوا يقيمون معسكرات ويعقدون دورات لتشجيع الشباب والأطفال على القتال.

كما كشف عن جرائم جسيمة ارتكبتها ميليشيا الحوثي بحق الأطفال منها الاغتصاب خلال الدورات الطائفية.

وقال التقرير: «تشكل المخيمات الصيفية والدورات الثقافية التي تستهدف الأطفال البالغين جزءً من استراتيجية الحوثيين الرامية إلى كسب الدعم لأيدولوجيتهم، وتشجيع المواطنين على الانضمام للقتال».

وفي وقت سابق، كشف تحالف حقوقي يمني، عن تجنيد ميليشيات الحوثي 12054 طفلاً في عدد من المحافظات خلال الفترة من مايو 2014 وحتى مايو 2021.

من ناحية أخرى اعترف تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، ومقره اليمن، بمقتل القيادي البارز حمد بن حمود التميمي، الذي قتل إثر غارة جوية في وادي عبيدة بمحافظة مأرب الأسبوع الماضي.

ونعت قنوات مؤيدة لتنظيم القاعدة، القيادي التميمي والمعروف أيضاً باسم عبدالعزيز العدناني، الذي قتل إثر غارة جوية استهدفت منزله في وادي عبيدة بمحافظة مأرب يوم 26 فبراير الماضي.

ونشرت قنوات مؤيدة للقاعدة رسائل كتبها عناصر من طالبان، وأخرى من عناصر التنظيم ومؤيديه، تعبر عن التضامن، إثر الغارة الجوية التي قتلت التميمي، بحسب ما نقله موقع «نيوزيمن» الإخباري.

والأسبوع الماضي، أكد مصدر أمني مقتل رئيس مجلس شورى تنظيم القاعدة حمد بن حمود التميمي وقيادي آخر، بضربة نفذتها طائرة بدون طيار يرجح أنها أميركية بمأرب.

ويعد العدناني أهم «القضاة الشرعيين» لتنظيم القاعدة في اليمن، وهو من أعلن مقتل زعيم التنظيم السابق قاسم الريمي، كما أعلن تولي خالد باطرفي زعامة التنظيم.

الحوثيون يجندون الاطفال في اليمن

## الكرملين عن زيارة محتملة للأسد: لا نعلن عن أجندتنا مسبقا لأسباب أمنية

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره السوري بشار الأسد في لقاء سابق

«وكالات» : علق المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، على التقارير التي تحدثت عن زيارة مرتقبة للرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا، أن الكرملين سيعلنها في الوقت المحدد، وليس في وقت مسبق.

وقال بيسكوف للصحفيين أمس الاثنين: «كقاعدة، يتم التحضير للعديد من زيارات العمل الرسمية، وهذه عملية مستمرة، يعمل بها متخصصونا في الشؤون الدولية والوزارات والإدارات».

وتابع بيسكوف: «كما تعلمون، نعلن عن الزيارات الدولية في الوقت المحدد، ولن نقوم بذلك في وقت سابق. لكن، بالطبع، هناك بعض القواعد الأمنية عند تنفيذ الزيارة، لذا فنحن لسنا في عجلة من أمرنا. سنخبركم في الوقت المناسب».

ونقلت صحيفة «فيدوموستي»، في وقت سابق من أمس، عن مصدر لم تسمه في الرئاسة الروسية «الكرملين» أن الرئيس السوري بشار الأسد سيزور روسيا منتصف مارس الجاري.

ونقلت الصحيفة الروسية آراء طرحها بعض الخبراء، أشاروا فيها إلى أن الأسد وبوتين قد يناقشان العلاقات الثنائية والقضية الأوكرانية بالإضافة إلى موضوع تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة، بالإضافة إلى احتمال الحصول على دعم لمواجهة أزمة الطاقة وعواقب الزلزال الذي ضرب البلاد.

## الكاظمي: أوامر الاعتقال لأعضاء من حكومتي انتقامية

مصطفى الكاظمي

«وكالات» : استنكر رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي، أوامر القبض على أعضاء في حكومته، وذلك بعد توقيف أربعة مسؤولين سابقين بينهم وزير مال سابق ومقربون من الكاظمي تم اتهامهم بـ«تسهيل» الاستيلاء على 2،5 مليار دولار من الأمانات الضريبية.

وأكد الكاظمي في بيان نشره في تويتر، أن أوامر الاعتقال لأعضاء من حكومته انتقامية ومرتبطة بأحزاب وميول سياسية.

فيما طالب القضاء العراقي بالقيام بدوره وبتحقيق دولي شفاف، مشدداً على ضرورة وقف التلاعب والانتقام السياسي في العراق، على حد تعبيره.

وأعلنت هيئة النزاهة الاتحادية في بيان «صدور أوامر قبض وتحر بحق عدد من كبار المسؤولين في الحكومة السابقة بتهمة تسهيل الاستيلاء على مبالغ الأمانات الضريبية».

كما أوضحت أن أوامر القبض والتحري صدرت بحق كل من «وزير المالية ومدير مكتب رئيس مجلس الوزراء السابق، وسكرتيره الشخصي ، فضلا عن مستشاره الإعلامي»، على خلفيّة تهمة تسهيل الاستيلاء على مبالغ الأمانات الضريبية»، لافتة إلى «صدور أوامر بحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة».

لكنها لم تأت على ذكر أسماء هؤلاء، علماً أن الأمر يتعلق بالوزير السابق علي علاوي، ورائد جوحي مدير مكتب رئيس الوزراء السابق، والسكرتير الخاص أحمد نجاتي، والمستشار مشرق عباس، حسب المسؤول الذي تحدث شرط عدم كشف هويته.

يذكر أن تلك القضية التي كُشفت منتصف أكتوبر وتورط بها مسؤولون سابقون كبار ورجال أعمال، كانت أثارت سخطا شديداً في العراق الغني بالنفط والذي يستشري فيه الفساد، لاسيما بعد أن كشفت وثيقة من الهيئة العامة للضرائب أنه تم دفع 2،5 مليار دولار بين سبتمبر 2021 أغسطس 2022 من طريق 247 صكا صرفتها خمس شركات.

ثم سُحبت تلك الأموال نقدا من حسابات هذه الشركات التي يخضع أصحابها لأوامر توقيف.

وعلى الرغم من أن الفساد متفش في كل مؤسسات الدولة في العراق إلا أن المحاكمات التي تحصل في مثل هذه القضايا قليلة، وإن حصلت فهي تستهدف مسؤولين صغارا.

قتلى من الشرطة الباكستانية في تفجير انتحاري غربي البلاد

# محكمة ترفض طلب عمران خان تعليق أمر اعتقاله

تفجير انتحاري سابق في العاصمة الباكستانية أودى بحياة عدد من أفراد الشرطة

«وكالات» : رفضت محكمة محلية في إسلام آباد طلب رئيس الوزراء الباكستاني السابق وزعيم حزب «إنصاف» عمران خان تعليق أوامر اعتقاله في قضية «توشاخانا» (صندوق الهدايا).

وأيدت المحكمة أمر اعتقاله بموجب مذكرة التوقيف غير القابلة للإفراج بكفالة، بسبب تغيبه المستمر عن جلسات الاستماع.

وكانت نفس المحكمة أصدرت الأسبوع الماضي مذكرات توقيف بحق عمران، بعد أن قرر عدم المثول أمام المحكمة أثناء حضوره جلسات استماع لـ3 قضايا أخرى، وهي التمويل المحظور والإرهاب ومحاولة القتل، المرفوعة ضده في محاكم محلية أخرى في إسلام آباد.

وكانت شرطة إسلام آباد قد توجهت لاعتقال عمران خان في مقر إقامته في مدينة لاهور الأحد، بناء على مذكرة الاعتقال الصادرة من المحكمة، لكن لم يتم اعتقاله بسبب تجمهر أنصاره أمام مقر إقامته، وهو ما أعطى خان فرصة لتقديم طلب تعليق الاعتقال في المحكمة أمس.

وفي الوقت نفسه كان عمران خان تقدم أمس بطلب في محكمة لاهور العليا للحصول على تعليق أوامر الاعتقال في قضية توشاخانا.

ومنذ إسقاط حكومته في أبريل/نيسان الماضي يواجه عمران خان ملاحقات قضائية يعدها البعض ذات دوافع سياسية للضغط عليه، وهي:

– القضية الأولى (توشاخانا) التي صدر بموجبها أمر توقيف بحقه، حيث اتهم خان ببيع بعض الهدايا التي أهديت إليه وهو في منصب رئيس الحكومة، وذلك ممنوع في القانون الباكستاني، مما تسبب بإصدار حكم من لجنة الانتخابات يقضي باستبعاده من أي منصب سياسي، أو منعه من الترشح في الانتخابات حتى 5 سنوات.

– القضية الثانية (قضية الإرهاب): اتهم خان بالإرهاب والتحريض على القتل بسبب تجمع أعداد كبيرة من مناصريه احتجاجا على قرار لجنة الانتخابات، حيث اتهمتهم الحكومة بتكسير وتخريب الممتلكات العامة.

– القضية الثالثة (التمويل المحظور): وكانت تراوح مكانها منذ عام 2014، حيث حققت لجنة الانتخابات في تلقي حزبه (إنصاف) تحويلات مالية بملايين الدولارات من الخارج، وأكدت اللجنة في أغسطس الماضي أن الحزب «تلقى تمويلا خارجيا غير قانوني من 16 حسابا مصرفيا سريا».

– القضية الرابعة (التحريض على القتل): اتهم عمران خان بالتحريض على القتل بحق أحد قيادات حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية (جناح نواز شريف) وعضو البرلمان الوطني في أكتوبر الماضي، حيث رفع موشين نواز رانجا دعوى ضد خان بعد تعرضه للهجوم من قبل أنصار حزب «إنصاف» خارج مقر لجنة الانتخابات في إسلام آباد.

من ناحية أخرى قتل 9 من أفراد الشرطة الباكستانية وأصيب 15 آخرون –أمس الاثنين– في تفجير انتحاري بمنطقة سيبي جنوب غربي البلاد، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم.

وصرح المتحدث باسم الشرطة محمود خان نوتيزاي لوكالة رويترز بأن الهجوم وقع في منطقة تبعد 160 كيلومترا شرقي كويتا عاصمة إقليم بلوشستان.

وذكر عبد الحي عامر –وهو مسؤول كبير في الشرطة المحلية في سيبي– أن الذي نفذ الهجوم «انتحاري كان يقود دراجة نارية واصطدم بشاحنة من الخلف»، وذكرت الشرطة أن الهجوم وقع قرب جسر كامبري.

وذكر مراسل الجزيرة في إسلام آباد سمير النمري أن وزير الداخلية رانا ثناء الله دعا إلى إجراء تحقيق لمعرفة ملابسات الحادث، لكنه لم يتهم أي جهة بالمسؤولية عنه.

وأضاف المراسل أن إقليم بلوشستان يشهد هجمات بين الفينة والأخرى، إذ قتل الأسبوع الماضي 4 جنود باكستانيون جراء انفجار عبوة ناسفة.

وتحارب عصابات من عرق البلوش الحكومة منذ عقود، متهمة إياها باستغلال موارد بلوشستان الغنية من النفط والمعادن، كما أن أعمال العنف تصاعدت في البلاد بعد أشهر من انهيار مباحثات السلام بين إسلام آباد ومسلحي طالبان باكستان في نوفمبر2022.